مجلة الدراسات المستقبلية جامعة سرت
Journal Of Future Studies Sirte University (JFSSU)
Journal home page: https://journal.su.edu.ly/index.php/jfssu
DOI: 10.37375/jfssu.v2i1.3779

المشاركة السياسية للشباب الليبي بعد عام 2011م (واقعها – تحدياتها - مستقبلها)

اسم المؤلف: د. توفيق صالح الحفار
أستاذ مشارك/ الأكاديمية الليبية – بنغازي

أ. محمود أحمد محمود الكاديكي
محاضر مساعد/ كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي

الملخّص:

تناولت الدراسة بشيء من التحليل واقع ومستقبل المشاركة السياسية للشباب الليبي بعد عام **2011**، حيث تم التطرق إلى أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، خصوصا بعد الانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا عقب سقوط نظام القذافي ، وفي هذا الإطار تم توصيف الواقع السياسي والأمني والقانوني والاجتماعي في ليبيا، كونه أصبح عائقا أمام تدافع الشباب الليبي نحو المشاركة السياسية؛ فانتشار الميليشيات والسلاح وتدهور وضع الاقتصاد الليبي وضعف القوانين التي تهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة في صنع السياسات العامة، وتدخل القبيلة في السياسة، ونشأة أغلب الأحزاب على الأشخاص لا على البرامج، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، كل ما سبق حال دون توفير بيئة صحية وآمنة، يمارس من خلالها الشباب دورهم في إعادة بناء الدولة الليبية .

وتوصل الباحثان إلى نتيجة مفادها: إن الشباب الليبي يمثل ركيزة البلاد، والطريق نحو التقدم والازدهار، ولكي يقوم هؤلاء الشباب بدورهم في صنع السياسات العامة داخل الدولة الليبية، فإن الأمر يتطلب توفير بيئة سياسية واجتماعية وأمنية مناسبة، تضمن انهاء الانقسام السياسي للشروع في بناء دولة المؤسسات والقانون.

معلومات المقال :

تاريخ الاستلام : 2025/09/12
تاريخ القبول: 2025/11/03
تاريخ النشر : 2025/12/28

الكلمات المفتاحية:

..– التأليف–

Political participation of Libyan youth after 2011 (its reality, challenges, and future)

Dr. Tawfiq Saleh Al-Haffar

Mahmoud Ahmed Mahmoud

Abstract:

The study analyzed the reality and future of political participation among Libyan youth after 2011, addressing the reasons for youth's reluctance to participate politically, par-ticularly after the political division that Libya experienced following the fall of the Gaddafi regime.

In this context, the political, security, legal, and social reality in Libya was described as an obstacle to Libyan youth's political participation. The proliferation of militias and weapons, the deterioration of the Libyan economy, weakness of laws aimed at empow-ering youth to participate in public policymaking, tribal interference in politics, the emergence of most political parties based on individuals rather than programs, and the weakness of civil society institutions—all of the above have prevented the provision of a healthy and safe environment in which youth can play their role in rebuilding the Lib-yan state.

The researchers concluded that Libyan youth represent the country's backbone and the path to progress and prosperity. For these youth to play their part in shaping public pol-icy within the Libyan state, a suitable political, social, and security environment must be created that ensures an end to the political divide and the establishment of a state based on institutions and the rule of law.

Keywords:

Terrorismxxxxx.

مقدمة

يعاني المشهد السياسي الليبي من انقسامات داخلية وتنافس بين الأطراف المختلفة، مما يجعل المشاركة السياسية للشباب محدودة ومشوشة، كما أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة أثرت سلبًا على قدرة الشباب على الانخراط في العملية السياسية بشكل يظهر الطاقات والامكانات التي يتمتعون بها في في مجال تخصصهم، كما يشار إلى أن المحددات الاجتماعية والثقافية والتقاليد القبلية والمجتمعية أصبحت في كثير من الأحيان تهمّش دور الشباب في اتخاذ القرارات، إضافة إلى ضعف الوعي السياسي بين شريحة واسعة من الشباب نتيجة غياب برامج التثقيف الخاصة بالمشاركة السياسية، حيث يلجأ الكثير من الشباب إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم، مما يعكس رغبة الكثير منهم في التأثير على عمليات صنع السياسة العامة للدولة، وإن كانت خارج القنوات الرسمية.

وبالتالي، سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى واقع ومستقبل المشاركة السياسية للشباب في ليبيا في ظل التحولات السياسية الراهنة وذلك من خلال دراسة التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة السياسية في ليبيا وكذلك مستقبل المشاركة السياسية للشباب الليبي، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية، حيث يتطلب تحقيق مستقبل أفضل دعمًا ممنهجًا للشباب، وتغييرًا في الثقافة السياسية، وتوفير بيئة تشجع على المشاركة الفعّالة؛ فالشباب ليسوا فقط جزءًا من الحل، بل هم محور رئيسي في بناء ليبيا الجديدة.

مشكلة الدراسة :

هنالك تحديات كبيرة تواجه ليبيا في ظل التحولات السياسية الراهنة منها ما يتعلق بإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يشكل الشباب النسبة الأكبر من السكان، ما يجعلهم محورًا رئيسيًا في عملية التنمية السياسية ومع ذلك، تُظهر المؤشرات ضعفًا واضحًا في مستوى مشاركتهم السياسية نتيجة للتحديات الأمنية، والاجتماعية، والسياسية التي تعيق انخراطهم الفعّال في الحياة السياسية وصنع القرار.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لواقع المشاركة السياسية للشباب الليبي، للكشف عن أهم المعوقات التي تواجههم، والفرص المتاحة لتعزيز دورهم، وكذلك لاستشراف مستقبل مشاركتهم في بناء نظام سياسي مستقر وشامل. ومن هذه الاشكالية يمكننا صياغة التساؤلات التالية :

– ما واقع المشاركة السياسية للشباب الليبي في ظل التحولات السياسية الراهنة؟

– ما العوامل الرئيسية التي تؤثر على انخراط الشباب الليبي في الحياة السياسية؟

– ما التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق مشاركة الشباب؟

– ما فرص تعزيز مشاركة الشباب الليبي في صنع القرار السياسي؟

أهمية الدراسة :

1– فهم دور الشباب في التحولات السياسية من خلال تحديد مدى تأثير الشباب في تشكيل المشهد السياسي الليبي.

2– التعرف على العقبات التي تواجه الشباب في الانخراط في العمل السياسي.

3– تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تمكين الشباب والذي يساهم في تحقيق التوازن بين الأجيال داخل النظام السياسي.

4– إبراز أهمية الشباب كقوة تغيير، لكون الشباب يمثلون فئة كبيرة من السكان، وبالتالي فهم ركيزة أساسية لأي تحول سياسي.

5– تقييم الأدوات المتاحة للشباب، وتحديد مدى فعالية الأطر القانونية والسياسية التي تتيح للشباب المشاركة.

أهداف الدراسة :

1– تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مستوى مشاركة الشباب في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

2– التعرف على الفجوات والتحديات التي تحد من مشاركة الشباب واقتراح حلول عملية تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتمكين الشباب سياسيًا.

3– تطوير سياسات وآليات تدعم مشاركة الشباب في صنع القرار.

4– التخطيط للمستقبل ووضع رؤية مستقبلية لمشاركة الشباب في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية.

مفاهيم الدراسة :

– المشاركة السياسية: مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بشكل فردي أو جماعي للتأثير على صنع القرار السياسي أو على السياسات العامة في الدولة، وتشمل هذه الأنشطة التصويت في الانتخابات، الانضمام إلى الأحزاب السياسية، المشاركة في الحملات الانتخابية، التعبير عن الرأي، أو أي عمل يهدف إلى التأثير في صناعة السياسات العامة للدولة .

– الشباب: لا يشير مفهوم الشباب إلى فئة عمرية واحدة بعينها، وليس هناك اتفاق واضح حول بداية ونهاية مرحلة الشباب، إلا أن المفهوم العام يشير إلى انتقال الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، وهي محددة بعدد من الفئات العمرية تتراوح في مجملها ما بين (15–25) سنة تقريبًا، ونظرا للتماثل بين طبيعة الشباب ومضامين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع فهم أكثر الشرائح الاجتماعية شوقا للتحولات وهم الأكثر تفاعلا معها .

– التحولات السياسية: تشير إلى التغيرات الجوهرية التي تحدث في هيكلية النظام السياسي لدولة أو منطقة ما، وتشمل هذه التغيرات المؤسسات السياسية، توزيع السلطة، القيم السياسية، أو السياسات العامة. يمكن أن تكون هذه التحولات نتيجة لعوامل داخلية مثل الاحتجاجات الشعبية، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أو إصلاحات دستورية، أو بسبب عوامل خارجية مثل التدخلات الدولية أو التغيرات الجيوسياسية .

مناهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، لوصف وتحليل واقع ومستقبل المشاركة السياسية للشباب الليبي في ظل ما تشهدهُ ليبيا من تحولات سياسية متسارعة منذ تغيير النظام في عام 2011م .

حدود الدراسة: تهتم هذه الدراسة بدولة ليبيا والأحداث التي تمت فيها خلال السنوات من 2011 وهي السنة التي تمت فيها تغير النظام السياسي في ليبيا وحتى سنة 2025م وهي السنة التي تمت فيها هذه الدراسة.

أولاً: واقع المشاركة السياسية للشباب الليبي:

يعد مفهوم الشباب من المفاهيم التي استقطبت الكثير من الباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات، كما هو شأن الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يفسر تعدد المقاربات التي تناولت مفهوم الشباب، حيث نجد المقاربة النظرية التي تناولت المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية والدينية، ومن ثم ذكر أهم الخصائص التي تميز هذه الفئة الاجتماعية، والمقاربة العلمية التي تناولته في سياق عدة حقول معرفية أهمها البيولوجية والسيكولوجية والديمغرافية وكذلك القانونية، فضلا عن المقاربة السوسيولوجية التي تناولت المفهوم على أنه ظاهرة اجتماعية وكذلك المقاربة الجيلية التي تناولت المفهوم على أنه يمثل جيل معين .

ووفقا لتقديرات ""Worldometer لعام 2024م، يبلغ عدد سكان ليبيا 6,955,728 نسمة، ويعادل عدد سكان ليبيا 0.09% من إجمالي سكان العالم، ولذا فهي تحتل المرتبة 107 في قائمة الدول بحسب عدد السكان ، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا 4 أفراد لكل كيلومتر مربع، حيث إنّ المساحة الإجمالية للأرض تبلغ 1,759,540 كيلومترًا مربعًا، وبالتالي يكون الفارق في ليبيا بين أعداد الذكور وأعداد الإناث بسيطًا، حيث يشكل الذكور نسبة 50.543% من إجمالي عدد سكان ليبيا، بينما تبلغ نسبة الإناث 49.457%، ويمثل الشباب في ليبيا حوالي 27.5 % من إجمالي السكان .

يعد منظور الشباب في ليبيا بشأن القضايا العديدة التي تعصف بالبلاد غائبا إلى حد كبير عن عملية صنع السياسات، وغالبا ما ينظر إليهم على أنهم فئة اجتماعية غامضة تنطوي على مشاكل، وثمة نقص في البيانات المتعلقة بالشباب وتطلعاتهم بسبب الانقسام السياسي، وقد تُرجم فقدان الأمل في إنهاء الانقسام الليبي/ الليبي لدى بعض الشباب إلى مشاعر من اللامبالاة السياسية والرغبة في بناء حياة أفضل في أماكن أخرى خارج البلاد، بسبب الصورة القاتمة التي رسموها في مخيلتهم لمستقبل البلاد في ظل هذا الانقسام.

إضافة إلى ما سبق، لم ينتج الانقسام السياسي دولة فاشلة فحسب، بل أدى أيضاً إلى ظهور جيل من الشباب يتسم بالمرونة والتكيف والاعتماد على الذات، جيل لا يعتمد على الدولة بل يسعى إلى تحسين فرص التعلم والعمل أينما وجدها، الأمر الذي يتطلب وجود بيئة داعمة وبنية تحتية متطورة لا يمكن إنشاؤها إلا من خلال الاستقرار السياسي .

يشار إلى أن الشباب في ليبيا كان قد لعب دورا مزدوجا في النزاعات في ليبيا، وذلك أنه في الوقت الذي سيطر فيه الشباب على الفضاء المدني في البلاد عقب سقوط النظام السابق عام 2011، شكلوا أيضا جزءا من الميليشيات المسلحة، الأمر الذي غيبهم عن المشاركة في الحكومات القائمة بسبب الانقسام الذي تشهده البلاد، وبسبب عدم وجود قنوات حقيقية للتواصل معهم.

ومن جانب آخر، نشأ هذا الجيل من الشباب في بيئة مختلفة تماما عن أسرهم، وهي بيئة الفضاء الرقمي، وبالتالي فهم يختلفون تمام الاختلاف عن الأجيال السابقة فيما يتعلق بمسائل العمل والتطلعات الشخصية.

وعلى صعيد التحديات الاقتصادية فقد ألحقت الحرب خسائر جسيمة بالإمكانات الاقتصادية للدولة، في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى سنة 2024م، بنحو 783 مليار دينار ليبي أي 580 مليار دولار، ومن المتوقع أن تزداد هذه الخسائر في حال استمرار الصراع وتواصل عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي لما بعد عام 2024، لتبلغ 2 2.628 مليار دينار ليبي، أي 465 مليار دولار عن الفترة من سنة 2021 وحتى سنة 2025م، وألحق الصراع أضراراً بجميع جوانب الحياة الاقتصادية وأثر سلبًا على الاقتصاد الكلي للدولة، ما تسبب في تراجع كبير في النمو وزيادة التقلبات،

كما سجل تراجع حاد في الإيرادات الحكومية والانفاق والاستثمار في أنشطة القطاعات الانتاجية، بم في ذلك قطاعات النفط والهيدروكربون والبناء والزراعة .

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ما تنفقه الحكومات على الصراعات والحروب يعادل أضعاف المرات لما تنفقه على تمكين الشباب وتأهيلهم وتطويرهم؛ فالصراع دائمًا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى استخدام الشباب كوقود لهذه الحروب بدل الاستفادة من طاقاتهم في التنمية والبناء، وهذا ما يحتم على المتخصصين في مجال الشباب والمثقفين وقادة الرأي توجيه مقترحاتهم وتوصياتهم إلى المسؤولين في الدولة الليبية من أجل إنهاء الانقسام وجمع السلاح والتوجه لفئة الشباب وإشراكهم في بناء الدولة وإعادة اعمارها .

أما فيما يتعلق بالمحددات الاجتماعية والثقافية لمشاركة الشباب في الحياة السياسية في ليبيا فقد ظهرت وبشدة نزعة النظام القبلي سواء أكانت أثناء الترشح للانتخابات العامة أو البلدية أو من خلال تقلد المناصب الإدارية العليا والمتوسطة، فالانتماء القبلي يظل عنصرًا مهمًا في تشكيل الهوية السياسية الليبية، ويؤثر في تحديد المواقف السياسية والاجتماعية، كذلك الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية تؤثر على الفرص المتاحة للشباب للمشاركة السياسية، حيث يتمتع شباب المدن بفرص أكبر للوصول إلى التعليم والمعلومات والأنشطة السياسية .

وبحسب البنك الدولي فإن معدلات البطالة في ليبيا وسط الشباب بالفئة العمرية من 15 – 24 عاما ارتفعت بسبب الانقسام وعدم الاستقرار إلى 50.5 %، وكشف تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية عن ارتفاع نسبة الشباب الذين يعانون من البطالة من الذين لم يلتحقوا بالعمل أو التعليم أو التدريب(NEETs) ، إضافة إلى اتساع الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، الأمر الذي زاد من قلق الشباب بشأن العمل، وأورد التقرير أن نصف سكان العالم أعمارهم 30 عاما أو أقل، متوقعا أن تصل هذه النسبة إلى 57% بحلول نهاية عام 2030، وأن الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا هم الأكثر تفاؤلا، وتبلغ نسبة الشباب أعضاء البرلمانات في العالم من الذين أعمارهم أقل من 30 عاما 2.6 %، وتحتل النساء أقل من 1% من مجموع النواب في هذه الفئة. ويوضح الشكل رقم (1) توزيع القوى البشرية ومعدلات المشاركة والبطالة في ليبيا .

الشكل رقم(1)

توزيع القوى البشرية ومعدلات المشاركة والبطالة

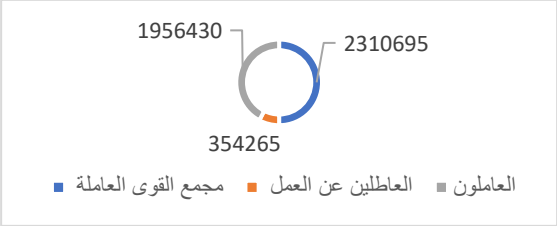

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، أنظر
https://linksshortcut.com/gHSJC

وبالرجوع إلى منتدى دافوس وأرقام البنك الدولي الأخيرة عن ليبيا بشأن الاقتصاد والتعليم، فإننا نلتمس تحديات حقيقية ستواجه المسؤولين مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 2011 رغم الثروات الهائلة للبلد النفطي، بحيث سجل التضخم 5.7% في مارس مقارنةً بنفس الشهر من 2024، كما سجّل تضخم سلة الحد الأدنى للإنفاق نسبة أعلى بـ32.2%، مما كان عليه في 2024 .

ثانيًا: التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة السياسية:

أثر غياب الاستقرار السياسي وانقسام الحكومات في ليبيا في مستوى اقبال الشباب نحو الانخراط في النشاط السياسي بشكل عام، فقد اصبح الشباب في ليبيا أكثر تشككاً في مدى مصداقية المسؤولين عن العمل السياسي منذ انقسام السلطات عام 2014، فخوف الشباب من المشاركة السياسة ربما يرجع إلى غياب العدالة الاجتماعية وغياب إجراءات المساءلة في ليبيا، والتي مثلت أهم الأسباب الرئيسية في فقدان الثقة في العملية السياسية، وفي المقابل، ينظر الشباب في ليبيا إلى مسألة الانقسام السياسي بوصفها عاملاً أساسياً يهيمن على عمليات صنع القرارات الشخصية الخاصة بهم، ويؤكد الشباب أن حالة انعدام اليقين بقرب انتهاء الانقسام تمنعهم من وضع أيّ خطط مستقبلية، كل ذلك دفع الشباب الليبيين إلى التركيز على احتياجاتهم الملحّة، وتحديداً تأمين سبل عيشهم وتعليمهم، جاعلين المشاركة السياسية أمراً ثانويا .

ويوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي يعتقد الباحث أنها ساهمت في ضعف المشاركة السياسية للشباب الليبي في العملية السياسية منذ عام 2011 .

الجدول رقم(1)

التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة السياسية

التحدي	الوصف	الأسباب	التأثير
ضعف التمثيل	الشباب لا يحظون	غياب السياسات	تهميش احتياجات

السياسي	بتمثيل كافٍ في المجالس التشريعية والهيئات الحكومية	الداعمة، والمفاهيم التقليدية حول الأدوار العمرية في السياسة	الشباب وضعف تأثيرهم في القرارات السياسية
نقص الوعي السياسي	محدودية الفهم لدى الشباب حول العملية السياسية وأدوارهم فيها	ضعف التعليم السياسي وبرامج التوعية وتأثير الإعلام السلبي	إحجام الشباب عن الانخراط في الأنشطة السياسية أو اتخاذ قرارات مستنيرة
التحديات الاقتصادية	عدم الاستقرار المالي يُثني الشباب عن الانخراط في السياسة	ارتفاع معدلات البطالة وتكاليف المشاركة (مثل الحملات الانتخابية)	تقليل فرصة مشاركة الشباب في الانتخابات أو الأنشطة التطوعية أو الحزبية
البيئة الاجتماعية والثقافية	القيم والتقاليد قد تحد من دور الشباب في السياسة، خاصة النساء والشباب من المناطق الريفية	تأثير الأعراف الاجتماعية والمواقف الثقافية السلبية تجاه مشاركة الشباب	استمرار السيطرة السياسية من الفئات الأكبر سنًا وضعف التنوع في صنع القرار
غياب الثقة بالمؤسسات	فقدان الشباب الثقة في الأحزاب والمؤسسات السياسية	الفساد، والوعود السياسية غير المحققة، وقلة التغيير	العزوف عن التصويت أو الانضمام إلى الأحزاب، مما يضعف العملية الديمقراطية
الافتقار إلى الدعم التنظيمي	نقص المنظمات والهيئات التي تركز على تعزيز مشاركة الشباب السياسية	غياب المبادرات الحكومية والمدنية لدعم الشباب	ضعف التأثير الشبابي في تشكيل السياسات والمساهمة في تطويرها
الهيمنة السياسية لفئات معينة	سيطرة الأحزاب أو الحركات ذات الطابع التقليدي على المشهد السياسي	هيمنة الأنظمة السياسية القديمة	تقليل فرص وصول الشباب إلى المناصب القيادية أو التأثير في السياسات
ضعف البنية التحتية للمشاركة السياسية	محدودية الوصول إلى منصات النقاش العام والأدوات	نقص الاستثمارات في التكنولوجيا والمبادرات الرقمية	صعوبة توصيل الشباب لأفكارهم ومطالبهم
	الرقمية التي تسهل المشاركة		للمسؤولين وصناع القرار

المصدر: البنك الدولي، تقارير حول الشباب والتنمية السياسي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، دراسات حول الشباب والمشاركة السياسية.

يشار إلى أن مجلس النواب في ليبيا كان قد أصدر قانونا سنة 2022م يسمح لمن بلغ سن انتهاء الخدمة أو العمل أن يستمر في الخدمة أو العمل حتى بلوغ سن (70) السبعين عامًا ميلادية كاملة، كما يجوز إعادة تعيين من سبق إحالته للمعاش، واشترط القانون لكل ما تقدم طلب صاحب الشأن وموافقة جهة العمل واللياقة الصحية، مع الالتزام بالشروط الأخرى المقررة قانوناً للبقاء في الخدمة أو العمل أو التعيين فيها، ويذكر أن القانون رقم (13) لسنة 1980م أجاز قبل التعديل أن يكون سنّ التقاعد في القانون القديم 65 عامًا للرجال، كما حدّد القانون (3) ثلاث حالات للتقاعد عند سن (60) عامًا، وهي العاملات من النساء، والرجال العاملون في الأعمال أو الصناعات المضرة بالصحة التي تحددها اللوائح، والرجال العاملون في الأعمال العادية، وذلك بشرط أن يكون انتهاء الخدمة أو العمل بناء على موافقتهم وموافقة الجهات التي يعملون بها.

يعد تمديد سن التقاعد في ليبيا إلى سن 70 عامًا له تأثير كبير على تقلد الشباب للمناصب الوظيفية في القطاع العام، حيث قد يعوق فرصهم في الوصول إلى المناصب العليا في العديد من المؤسسات، وفي ظل هذا التعديل، يظل كبار السن في المناصب لفترة أطول، ما يعني أن هناك قيودًا أكبر على المجال المتاح للشباب للتقدم، إضافة إلى أنه عندما يحتفظ كبار السن بمناصبهم لفترات أطول، قد يتم تقليص فرص الشباب في إحداث تجديد في التفكير والابتكار في المؤسسات، فالشباب غالبًا ما يجلبون أفكارًا جديدة وحلولًا مبتكرة، الأمر الذي قد يتأثر سلبًا بفترة بقاء كبار السن في مواقع القيادة.

ثالثا: مستقبل المشاركة السياسية للشباب الليبي:

يعد الإصلاح المؤسسي والعمل على بناء مؤسسات سياسية أكثر شمولية وديمقراطية من أهم الأمور التي ينبغي على متخذي القرار في ليبيا العمل على البدء فيها، فبعد سنوات من الصراع والانقسامات السياسية، ما تزال ليبيا تواجه تحديات كبيرة في بناء مؤسساتها السياسية، كما أن عملية إصلاح النظام المؤسسي أصبحت أمرًا حتميًا لضمان استقرار البلاد وتحقيق الديمقراطية الشاملة، إضافة إلى أن تحسين البنية المؤسسية وتحقيق مشاركة سياسية فعالة لجميع فئات المجتمع، لا سيما الشباب، يعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تُشكل المؤسسات السياسية الهيكل الذي يُبنى عليه استقرار أي دولة، وفي ليبيا أدت سنوات الانقسام إلى تراجع فاعلية العديد من هذه المؤسسات، مما جعلها غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية، مثل

ضمان حقوق المواطنين، وتقديم الخدمات، وتنظيم الحياة السياسية، لذلك، فإن الإصلاح المؤسسي يعد أول خطوة نحو بناء دولة قادرة على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

كما أن العالم يحتفل من حين إلى حين بنماذج جديدة وعديدة من قواعد البيانات التي يجب على السلطات الليبية اعداد مثلها، فحاجة صانعي القرار في ليبيا إلى معرفة الحد الأدنى من البيانات عن السلوك السياسي للشباب، أصبح أمرا مهما في إطار تنفيذ سياسة "التمكين السياسي للشباب وتشجيعهم على المشاركة"، ولن يكون ذلك يسيرا طالما لا توضح جداول الناخبين هذه الحقائق، لأن صناديق الاقتراع لن تفي بالغرض، وهناك أيضا إشكالية تتعلق بالدور المحدود الذى تقوم به مراكز استطلاع الرأي العام والبحوث الميدانية في معرفة أراء الشباب بشكل واسع ومباشر ومستقل، للخروج من معضلة الثقة في بيانات وتقارير الأجهزة البيروقراطية حول هذا الموضوع .

إضافة إلى ما سبق، يمكن القول بأن تسريع وتيرة الإصلاحات وإدماج الشباب الليبي في مناخ الأعمال، يتطلب من صانعي السياسات العامة في ليبيا تمكين القطاع المالي من القيام بوظائفه من خلال العمل على تنويع الاقتصاد الليبي، خاصة بعد أن زادت الحوافز الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وللبلدان المجاورة على وجه التحديد، والتي لها مصلحة كبيرة في الاستفادة من الثروات التي تتمتع بها ليبيا، إلى جانب العمالة التي ستصبح مطلوبة وبكثرة، ما يمكن الشباب في ليبيا من العمل وتقليل البطالة في المجالات المعروضة كافة، كما أن توسيع القطاعات غير المستغلة بعد، كالبنية التحتية والتجارة والخدمات والصناعات الغذائية، يمكن أن يعطي دفعة يحتاج إليها التوظيف المحلي بشكل كبير .

وللاستفادة أكثر من الطاقات الشبابية المعطلة في ليبيا نقترح تصميم سياسات خاصة لدمج الشباب والمحاربين السابقين والنساء في سوق العمل، ولاسيما في القطاعات الناشئة، وقد تبين أن مساندة الاندماج الاقتصادي للمحاربين السابقين تمثل عنصراً بالغ الأهمية في عملية بناء الدولة ويساعدهم في استغلال مهاراتهم في بناء مستقبل منتج، ومن شأن برامج التدريب العملي والتلمذة الصناعية أن تحسن من قدرة الباحثين عن عمل على العثور على وظائف، فضلاً عن غيرها من برامج التدريب والخدمات العامة التي يمكن أن تكون فعالة بالنسبة للعمال من ذوي المهارات المتدنية، ومن أجل تشجيع نمو الشركات، يمكن تطوير وتدريب المرشحين المؤهلين على ريادة الأعمال بالاشتراك مع روابط الأعمال والغرف التجارية في ليبيا. وفي تقرير أجراه المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي حول المستقبل من منظور الشباب في ليبيا 2023 – 2024، كانت النتائج وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم(2)

رؤية المستقبل لدى الشباب في ليبيا

		المستقبل أفضل	المستقبل غير واضح	المستقبل سيء	المجموع
المنطقة	الشرقية	%20.6	%68.5	%10.9	%100.0
	الوسطى	%29.0	%56.9	%14.2	%100.0
	الجنوبية	%11.9	%70.0	%18.1	%100.0
	الغربية	%18.4	%69.1	%12.5	%100.0
النوع	ذكور	%19.4	%66.0	%14.6	%100.0
	إناث	%21.1	%68.3	%10.6	%100.0

المصدر: المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2023 – 2024، ص 94.

حيث يشير الجدول السابق إلى أن الشباب هم في الغالب إما جناة أو ضحايا، لكن في المقابل لا يخفى على أحد مدى أثرهم الفعال على مستوى الاستجابة في الخطوط الأمامية، ففي ليبيا تُعتبر الاختلافات الثقافية بين الشباب أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا، بالنظر إلى التنوع الكبير في الخلفيات الاجتماعية والجغرافية، فضلًا عن التباينات الاقتصادية والتعليمية، ومع ذلك، فإن تحويل هذه الاختلافات إلى مصدر للانقسامات أو العنف ليس حتميًا، بل يعتمد على الظروف التي يتم فيها إدارة هذه التباينات، وفي ليبيا بدأت عام 1965 حملة شاملة لمحو الأمية في كامل أنحاء البلاد، مدتها 15 سنة ليصل عدد مدارس محو الأمية إلى 66 مدرسة عام 2020، بعد أن كان 31 مدرسة في العام 2006، وتعد ليبيا الأقل في نسبة الأمية لعام 2023، مقارنة بدول شمال إفريقيا .

إضافة إلى ذلك فغالبية الليبيين في العادة يعملون بعقود مفتوحة "غير محددة المدة" ويرجع هذا النمط في المقام الأول إلى هيمنة القطاع العام بوصفه جهة العمل الأولى، حيث يعمل 94 في المائة من موظفي الدولة بعقود مفتوحة، في مقابل 81 في المائة من الأيدي العاملة بالقطاع الخاص ومن بين هذه الفئة الأخيرة، يقول 89 في المائة ممن تبلغ أعمارهم 45 سنة أو أكثر إن لديهم تعاقدات غير محددة المدة، وتنخفض التقديرات إلى 67 في المائة بين الشباب، ويمكن أن يكون السبب وراء ارتفاع هذه النسب بين الشباب أشكالاً عدة من العمل الحر لحساب النفس، أو العمل بعقود تدريبية قصيرة الأمد، مثلما يقضي القانون الليبي، وطبقاً لاستقصاء نوعي تم إجراؤه أفاد بعض موظفي الدولة بأنهم يعملون أيضاً لدى القطاع الخاص، سواء عمال

برواتب دون تعاقدات أو لحساب أنفسهم وبوجه عام، يفيد 90 في المائة من الأيدي العاملة الليبية بأن لديهم شكل ما من أشكال الضمان الاجتماعي .

الخاتمة:

مع تقدم عملية التحول في ليبيا، يعد بناء التحالفات لتحسين فرص التوظيف خطوة أساسية لدعم عملية بناء الدولة على المدى الطويل؛ حيث تواجه ليبيا تحديات مشابهة لتلك التي تعاني منها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من الدول متوسطة الدخل وذات الأوضاع الهشة، وليبيا تحتاج إلى معالجة الفراغ المؤسسي العميق والمتجذر مع العمل على تحقيق المصالحة الوطنية وجبر الضرر لتتوفر البيئة المناسبة التي تسمح بمشاركة أكبر للشباب في صناعة السياسة العامة للدولة.

إضافة إلى ما سبق يحتاج الشباب إلى إصدار تشريعات تضمن تمكينهم السياسي ومشاركتهم في صنع القرار، وخلق فرص عمل لهم لدعم استقلالهم الاقتصادي، ولن يتم ذلك إلا بتعزيز التعليم وبرامج التوعية لتطوير مهاراتهم، وتوفير منصات للحوار والمصالحة الوطنية، كما يمكن أن يسهم بناء التحالفات بشكل كبير في تسريع وتيرة إقامة دولة المؤسسات، خاصة إذا حدث تعاون حقيقي بين القطاعين العام والخاص، بحيث تتيح هذه الشراكات فرصًا أكبر لتعزيز التوظيف وإعادة الاندماج، خصوصًا في القطاعات غير المستغلة حاليًا، مثل التجارة، والخدمات، والسياحة، والصناعات الغذائية والبتروكيماوية.

وسيكون من الضروري في المستقبل وضع استراتيجية توظيف شاملة تمتد من المدى القصير إلى الطويل، تستند إلى رؤية اقتصادية ليبية واضحة تتناول التحديات المتنوعة التي تواجه الشباب وبيئة الأعمال في ليبيا، مثل إصلاح مؤسسات سوق العمل، والنظام التعليمي، وتعزيز المناخ الاقتصادي، حيث ستساهم هذه الجهود في تأمين مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد.

وختاما يمكننا القول، إن الشباب في ليبيا يمثلون فرصة حقيقية لبناء مستقبل مستدام للبلاد، لكنهم بحاجة إلى بيئة داعمة تتيح لهم ممارسة دورهم بفعالية، ويتطلب الأمر أولا إنهاء الانقسام السياسي، ومن ثم إقامة شراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، مع تعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية من خلال تحفيز الشباب على المساهمة في صناعة القرار الوطني.

مراجع الدراسة

- مجلس النواب الليبي، القانون رقم 1 لسنة 2022م بشأن أحكام للقانون رقم 13 لسنة 1980 .
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2024/2023
- حسيبة لولي، الشباب، قراءة في مقارباته وخصائصه، مجلة المربي، العدد 19.(2016)
- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كلية التربية جامعية عين شمس، 2005.
- علي ليلية ، الشباب العربي ، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف، القاهرة، دار المعارف، 1993.
- علي مصباح الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية جامعة الزاوية، العدد 2 (أكتوبر، 2015).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة، 2021.
- مجموعة البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من اجل التعافي، البنك الدولي للإنشاءات والتعمير، 2016.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، أنظر https://linksshortcut.com/gHSJC
- منصة فواصل، ليبيا الأقل في نسبة الأمية مقارنة بجيرانها، أنظر https://linksshortcut.com/QXpLH
- أسماء خليفة، الشباب ومستقبل ليبيا، مبادرة الإصلاح العربي، أنظر https://linksshortcut.com/mVtNX
- تقرير عن حوار السياسة العامة، أنظر https://linksshortcut.com/FfNPU